

في اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام: سوريا من أسوأ دول العالم في كمية الألغام المزروعة والمجهولة الموقع

مقتل 2829 مدنياً بينهم 699 طفلاً بسبب
الألغام في سوريا منذ عام 2011 حتى الآن



الإثنين 4 نيسان 2022

المحتوى

- 2 أولاً: خلفية موجزة
- 3 ثانياً: حصيلة الضحايا الذين قتلوا جراء استخدام أطراف النزاع الألغام في سوريا
- 5 ثالثاً: استنتاجات وتوصيات

أولاً: خلفية موجزة:

يصادف 4 نيسان من كل عام اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام، الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب قرارها 97/60 المؤرخ في 8 كانون الأول/ 2005. ويصادف هذا اليوم من العام الجاري 2022 مروراً بأزيد من 11 عاماً على اندلاع الحراك الشعبي في سوريا، والذي تحوّل إلى نزاع مسلح داخلي. استخدمت مختلف أطراف النزاع سلاح الألغام بكثافة، فقد وثقنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان على مدى قرابة 11 عاماً المئات من حالات الوفيات والإصابات بسبب تلك الألغام، ويُعتبر النزاع المسلح في سوريا من أسوأ النزاعات من ناحية احترام قواعد القانون الدولي، وبشكل خاص من قبل النظام السوري¹، الذي يمتلك عشرات آلاف الألغام، كما أن سهولة تصنيع الألغام وكلفتها المنخفضة مكّنت بقية أطراف النزاع من استخدامها على نحوٍ واسع ودون اكتراث بالإعلان عن مواقعها أو إزالتها (لم نسجل استخدام قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والقوات الروسية الألغام)، وهذا يعني امتداد خطرها لعقود طويلة وتهديدها لحياة وتنفّل المواطنين السوريين وبشكل خاص الأطفال منهم، ويظهر ذلك جلياً في المحافظات التي شهدت اشتباكات وتغيراً في مواقع السيطرة.

ذكر التقرير السنوي الأخير² الصادر عن شركائنا في التحالف الدولي للقضاء على الذخائر العنقودية والحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية (ICBL-CMC) أنّ حصيلة الضحايا التي سجلها في سوريا هي أعلى حصيلة ضحايا في عام واحد منذ أن بدأ المرصد بمراقبة حصيلة ضحايا الألغام في عام 1999. وخلص إلى أنّ سوريا سجلت الحصيلة الأعلى في عام 2020 من ضحايا الألغام، وكنا قد أصدرنا في كانون الأول 2021 بياناً يتحدث عن مخرجات التقرير.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان عضو في هذا التحالف الدولي، حيث رصدت على مدى 11 عاماً استخدام الذخائر العنقودية، والألغام الأرضية المضادة للأفراد والمركبات وهي مواد صمّمت لتوضع تحت الأرض أو فوقها، ثم لتنفجر بسبب وجود اقتراب أو تماس شخص أو مركبة بها، وما خلفته من ضحايا ومصابين في سوريا، وتمتلك قاعدة بيانات تفصيلية في هذا الشأن تتضمن مواقع الحوادث وأزمتهاتها. كما نعتقد أن هناك العشرات من حقول الألغام التي لم يتم اكتشافها بعد.

لا تتمكن غالباً من معرفة الجهة التي قامت بزراعة الألغام وبالتالي تحميلها مسؤولية القتل أو الإصابة، وهناك صعوبات وتحديات خاصة تواجهنا وتمنعنا من إسناد مسؤولية حوادث القتل بسبب الألغام إلى جهة محددة من أطراف النزاع، وهي تضاف إلى التحديات التي تواجهنا بشكل عام المذكورة في منهجيتنا العامة، **ومن أبرزها:**

- غالبية أطراف النزاع تستخدم هذا النوع من السلاح.
- تعدد أطراف النزاع والقوى التي سيطرت على المناطق التي تقع فيها حقول الألغام، ولم تكشف أي من أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا عن خرائط للأماكن التي زرعت فيها الألغام.

¹ نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية تركز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد. هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس، فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء وزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط، فيما كافة الصلاحيات الرئيسية متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.

وذلك مع إقرارنا بأن الأمم المتحدة وهيئاتها تستخدم مصطلح الحكومة السورية بشكل عام، إلا أننا نعتقد أنه غير دقيق مطلقاً في السياق السوري.

² التحالف الدولي للقضاء على الذخائر العنقودية والحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية (ICBL-CMC)، التقرير السنوي الثالث والعشرون لمرصد الألغام الأرضية،

<http://www.the-monitor.org/en-gb/reports/2021/landmine-monitor-2021.aspx>

سلاح محظور:

إن هذا السلاح محظور في القانون الدولي، وتقوم القوات العسكرية بزراعة الألغام لهدف رئيس وهو منع تقدم قوات الخصم نحو مناطق معينة: مما يساهم في تحصينها وحمايتها، وتفرض طبيعة عمل الألغام العسكرية عدم الكشف عن مواقعها من أجل إيقاع أكبر خسائر بشرية ومعدات في صفوف الخصم، ونظراً لعدم إمكانية معرفة مواقعها بسهولة وبشكل خاص من قبل المدنيين، ولقيام القوات المتنازعة بزراعة الألغام في العديد من المناطق المتفرقة فهي بالتالي سلاح عشوائي بامتياز، كما إنه في غالب النزاعات لا تتم إزالة الألغام إلا عبر عقود من الزمن؛ مما يجعل من الألغام سلاحاً غير موجّه وعديم التمييز بين مدني وعسكري ومقاتل.

وقد بذلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع عدد من المنظمات غير الحكومية جهوداً جارية نحو العمل باتجاه حظر استعمال الألغام بشكل مطلق؛ لأنها تعارض أهم مبادئ قانون الحرب، وقد توجت تلك الجهود في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا)³، والتي دخلت حيز التنفيذ في آذار/ 1999، ويبلغ عدد الدول المصادقة على الاتفاقية حالياً 164 دولة⁴، مما يشكل الغالبية العظمى لدول العالم، ويصبح الحظر الدولي على الألغام بمثابة عرف دولي ملزم لجميع الدول وأطراف النزاع سواء صادقت على الاتفاقية أم لا.

ثانياً: حصيلة الضحايا الذين قتلوا جراء استخدام أطراف النزاع الألغام في سوريا:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/ 2011 حتى 4 نيسان/ 2022 مقتل ما لا يقل عن 2829 مدنياً بينهم :



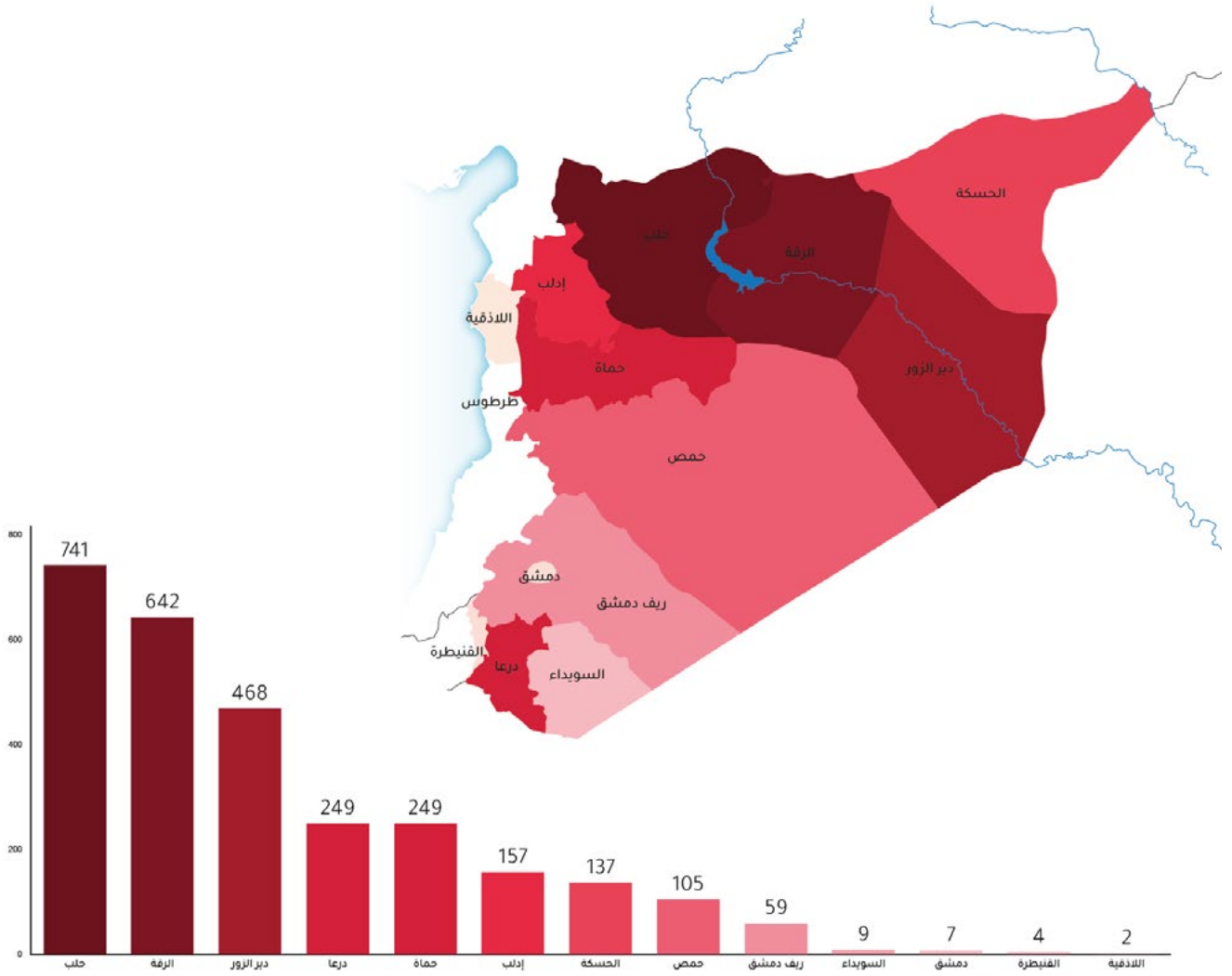
قتلوا عبر المئات من حوادث انفجار الألغام في مختلف المحافظات السورية، وتظهر الخريطة التالية توزيع حصيلة ضحايا الألغام بحسب المحافظة التي شهدت حادثة القتل، على النحو التالي:

³ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام- اتفاقية أوتاوا 1997.

<https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5ntd7w.htm>

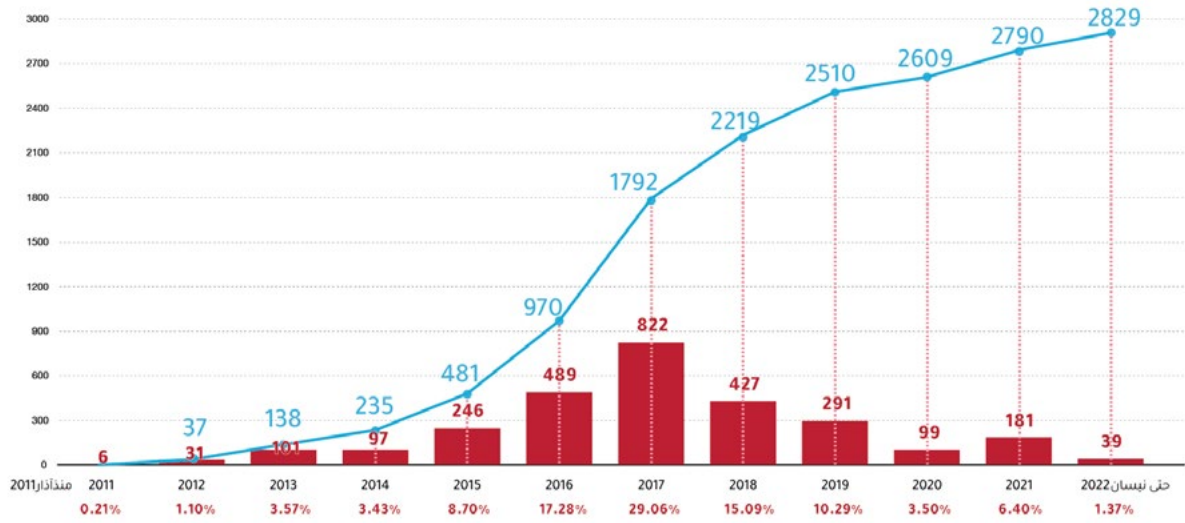
⁴ الأمم المتحدة، قائمة الدول المصادقة على اتفاقية أوتاوا.

https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=XXVI-5&chapter=26&clang=en



نلاحظ من الخريطة أنّ أغلب ضحايا الألغام الأرضية قد قتلوا في محافظتي حلب والرقة، فقد بلغت نسبة حصيلة الضحايا في المحافظتين قرابة 49%. تليهما محافظة دير الزور بنسبة تقارب الـ 17%، ثم درعا وحمّاه بقرابة 9% لكل منهما، ثم بقية المحافظات بنسبة تقارب 17%، تراوحت بعضها ما بين 2 - 6%، فيما حلت كل من دمشق، السويداء، القنيطرة، اللاذقية في المراتب الأخيرة بأقل من 1%. بينما لم نسجل وقوع أية ضحية في طرطوس، ويرجع تفاوت هذه النسب إلى عوامل عديدة من أبرزها تغير مساحة المناطق المسيطر عليها من قبل أطراف النزاع، وتعدّد الجهات التي سيطرت على المحافظة الواحدة، وتعتبر محافظة حلب من أكثر المحافظات التي تغيرت فيها القوى المسيطرة على المناطق.

- وفيما يلي توزيع حصيلة الضحايا بحسب السنوات منذ آذار 2011 حتى الآن، والتي لم تتوقف حتى عام 2022:
- منذ آذار 2011 حتى نهاية 2011: وثقنا مقتل 6 مدنياً بينهم 2 طفلاً، أي ما يقارب 0.21 % من المجموع الكلي للضحايا.
 - 2012: وثقنا مقتل 31 مدنياً بينهم 2 طفلاً، أي قرابة 1.10 % من المجموع الكلي للضحايا.
 - 2013: وثقنا مقتل 101 مدنياً بينهم 22 طفلاً و7 سيدة، أي قرابة 3.57 % من المجموع الكلي للضحايا.
 - 2014: وثقنا مقتل 97 مدنياً بينهم 11 طفلاً و7 سيدة، أي ما يقارب 3.43 % من المجموع الكلي للضحايا.
 - 2015: وثقنا مقتل 246 مدنياً بينهم 48 طفلاً و18 سيدة، أي ما يقارب 8.70 % من المجموع الكلي للضحايا.
 - 2016: وثقنا مقتل 489 مدنياً بينهم 119 طفلاً و62 سيدة، أي ما يقارب 17.28 % من المجموع الكلي للضحايا.
 - 2017: وثقنا مقتل 822 مدنياً بينهم 201 طفلاً و81 سيدة، أي ما يقارب 29.06 % من المجموع الكلي للضحايا.
 - 2018: وثقنا مقتل 427 مدنياً بينهم 97 طفلاً و42 سيدة أي ما يقارب 15.09 % من المجموع الكلي للضحايا.
 - 2019: وثقنا مقتل 291 مدنياً بينهم 76 طفلاً و46 سيدة أي ما يقارب 10.29 % من المجموع الكلي للضحايا.
 - 2020: وثقنا مقتل 99 مدنياً بينهم 23 طفلاً و4 سيدة أي ما يقارب 3.50 % من المجموع الكلي للضحايا.
 - 2021: وثقنا مقتل 181 مدنياً بينهم 78 طفلاً و25 سيدة أي ما يقارب 6.40 % من المجموع الكلي للضحايا.
 - منذ كانون الثاني حتى نيسان 2022: وثقنا مقتل 39 مدنياً بينهم 20 طفلاً و2 سيدة أي ما يقارب 1.37 % من المجموع الكلي للضحايا.



تُشير البيانات إلى أنّ قرابة ثلث الضحايا قد تم توثيق مقتلهم في عام 2017، وهي الحصيلة الأعلى للضحايا مقارنة ببقية الأعوام. كما تُظهر استمرار مقتل ضحايا بسبب الألغام على الرغم من تراجع العمليات العسكرية، ومضي سنوات عديدة على زراعة حقول من الألغام، واكتشاف الكثير منها من قبل المنظمات المحلية العاملة في إلزائها بما في ذلك منظمة الدفاع المدني (الخوذ البيضاء)، وبناءً على ذلك نعتقد أنه ما زال هناك العديد من حقول ومواقع الألغام لم تكتشف بعد؛ مما يهدد أجيالاً من السوريين لعقود قادمة، والأطفال في مقدمة المتأثرين.

ثالثاً: استنتاجات وتوصيات:

استنتاجات:

نستغل اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام لنعرض عبر هذا التقرير الموجز الخسائر البشرية بين صفوف المواطنين السوريين، التي تسببت بها هذه الألغام، وذلك منذ آذار/ 2011 حتى 4 نيسان/ 2022. ونعتقد أنّ الحصيلة الضخمة للضحايا الذين قتلوا بسبب الألغام في سوريا تؤكد على ضرورة خلو العالم من هذا السلاح الغوغائي.

وقد لاحظنا في الشبكة السورية لحقوق الانسان استمرار وقوع ضحايا من قتلى وجرحى بسبب الألغام على الرغم من مناشداتنا المتكررة، والمطالبات العاجلة بضرورة تدخل فرق دولية للمساعدة في الكشف عن أماكن توزع الألغام والضغط على القوى المسيطرة في سوريا لتحديد أماكن انتشارها؛ للتقليل من عدد الإصابات والضحايا المدنيين بسببها. وسعيًا إلى ذلك الهدف قامت الشبكة السورية لحقوق الانسان، وخلال قرابة 11 عاماً بمراقبة حوادث بما يشمل معرفة مواقع الألغام وأنواعها، وما نتج عن انفجارها من إصابات وضحايا، حيث سوف نعمل لاحقاً على إعداد خرائط تتضمن إحداثيات المواقع التي وقعت فيها انفجارات الألغام في مختلف المحافظات السورية؛ مما يسهل عمل فرق إزالة الألغام المحلية ويُشكل نوعاً من التوعية للسكان والسلطات باتخاذ كافة الاحتياطات والإمكانات لتفادي وقوع حوادث جديدة.

توصيات:

1. زيادة الدعم المقدم للمنظمات العاملة في إزالة الألغام الأرضية وفي مقدمتها الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء).
2. إيقاف استخدام الذخائر العنقودية والألغام الأرضية المضادة للأفراد.
3. خفض عدد الأراضي الملوثة بالذخائر العنقودية والألغام الأرضية.
4. إحراز تقدم ملموس في توعية الحياة لضحايا الألغام والذخائر العنقودية.
5. على مجلس الأمن والمجتمع الدولي زيادة المساعدات اللوجستية للمنظمات المحلية والشرطة المحلية العاملة في مجال الكشف عن الألغام وتفكيكها.
6. تخصيص مبلغ معتبر لإزالة الألغام التي خلفها النزاع السوري من صندوق الأمم المتحدة المخصص للمساعدة في إزالة الألغام، وبشكل خاص في المناطق المستعدة للقيام بهذه المهمة بشفافية ونزاهة. والبدء في تعويض الضحايا وذويهم، والتركيز على عملية العلاج النفسي للناجين، ودعم المنظمات الإنسانية العاملة في مجال الرعاية النفسية.



www.snhr.org - info@snhr.org